61/2017

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على عقد الضمان عند أول طلب المبرم في 7 أفريل 2017 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية والمتعلق بالقرض المسند لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه لتمويل مشروع إنجاز محطة معالجة المياه بالساحل وتعزيز طاقة قنوات جلب المياه المعالجة

فصل وحيد :

تمت الموافقة على عقد الضمان عند أوّل طلب الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس في 7 أفريل 2017 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية والمتعلق بالقرض المسند لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بقيمة ستون مليون أورو **(60.000.000)** للمساهمة في تمويل مشروع إنجاز محطة معالجة المياه بالساحل وتعزيز طاقة جلب المياه المعالجة.

61/2017

شرح أسباب

(مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد الضّمان عند أوّل طلب المبرم مع الوكالة الفرنسية والمتعلق بالقرض المسند لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه لتمويل مشروع إنجاز محطّة معالجة المياه بالسّاحل وتعزيز طاقة قنوات جلب المياه المعالجة)

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية يوم 07 أفريل 2017 مع الوكالة الفرنسية للتنمية عقد ضمان عند أول طلب يتعلق بالقرض المسند لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بقيمة 60 م. أورو أي ما يعادل حوالي 163 [1]مليون دينارا للمساهمة في تمويل مشروع إنجاز محطّة معالجة المياه بالساحل وتعزيز طاقة قنوات جلب المياه المعالجة.

1) **الإطار العام للمشروع:**

يندرج مشروع إنجاز محطّة معالجة المياه بالساحل وتعزيز طاقة قنوات جلب المياه المعالجة ضمن **البرنامج الوطني لتأمين وتعزيز التزود بمياه الشرب لتونس الكبرى والوطن القبلي والساحل وصفاقس** الذي يهدف إلى تعبئة ومعالجة موارد إضافية سطحية تقليدية (تعزيز التعبئة من مياه الشمال) ومياه غير تقليدية (تحلية مياه البحر).

ويتنزّل تنفيذ هذا البرنامج في إطار مساعي الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه إلى مواجهة الاختلال المتوقع تسجيله على مستوى موازنات الماء الصالح للشرب مع حلول سنة 2030 نتيجة للطلب المتزايد على مياه الشرب الناجم عن تطور الأنشطة بالقطاعات الصناعية والسياحية التي تتركز بشكل رئيسي على طول السواحل وتحسّن مستوى المعيشة وتوسيع شبكات المياه الصّالحة للشرب في المناطق الريفية.

وتتمثل العناصر الأساسية المكوّنة لهذا البرنامج في ما يلي:

- القطب الجديد للمعالجة لتونس الكبرى ببجاوة وربطه بمنظومة تحويل وتوزيع المياه في تونس الكبرى،

61/2017

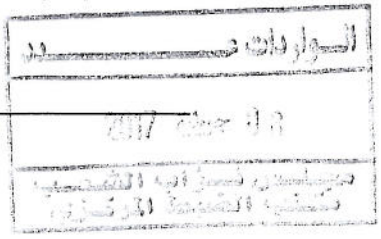

[1] 1 اورو= 2.71 .د.ت بتاريخ 11 ماي 2017.

- تدعيم القنوات وتجهيزات الضخ بمركب بلي والفصل بين قناتي جلب مياه الشمال الخام والمعالجة بين بلي والساحل،
- محطة المعالجة بالساحل (القلعة الكبرى) لتلبية حاجيات جهات الساحل وصفاقس وربطها بسد خزان القلعة الكبرى وبمنظومة مياه الشمال المعالجة،
- خزن المياه الخام (سدّ خزّان السعيدة وسدّ خزّان القلعة الكبرى)،
- تحويل المياه الخام من مأخذ المياه دوار البي إلى خزان السعيدة وإلى قطب المعالجة ببجاوة.
- ربط خزان السعيدة بخزان المرناقية وبقطب المعالجة ببجاوة،
- ربط خزان القلعة الكبرى ومحطّة المعالجة بالساحل بمنظومة مياه الشمال الخام،
- إنجاز محطة تحلية مياه البحر بصفاقس.

2) مكوّنات مشروع إنجاز محطّة معالجة المياه بالساحل وتعزيز طاقة قنوات جلب المياه المعالجة:

يموّل قرض الوكالة الفرنسية للتنمية العناصر التالية:

✓ **تعزيز قنوات الجلب بين بلي وجهة الساحل:**
- اقتناء ومد قنوات وأشغال هندية مدنية (خزانات ومحطة ضخ).
- اقتناء أراضي

✓ **مركب معالجة المياه بالساحل وربطه بمنظومة قنوات مياه الشمال المعالجة:**
- إنجاز معالجة المياه بالساحل؛
- اقتناء ومد قنوات وأشغال هندسة مدنية (خزانات ومحطة ضخ)،
- اقتناء أراضي،

✓ **مصاريف مختلفة.**

3) تمويل المشروع:

تموّل الوكالة الفرنسية للتنمية مكونات مشروع إنجاز محطة معالجة المياه بالساحل وتعزيز طاقة قنوات جلب المياه بين بلي والسّاحل ما عدى اقتناء الأراضي بقيمة 60 مليون دون اعتبار الأداءات وفقا للجدول التفصيلي التالي:

المكونات		الكلفة (1000 x أورو دون اعتبار الأداءات)		
		الوكالة الفرنسية للتنمية	الشركة	الكلفة الجملية
1	تعزيز قنوات الجلب بين بلي و جهة الساحل:	10500	50	10550
1.1	اقتناء و مد قنوات و أشغال هندسة مدنية (خزانات و محطة ضخ)	10500	-	10500
2.1	اقتناء أراضي	-	50	50
2	مركب معالجة المياه بالساحل وربطه بمنظومة قنوات مياه الشمال المعالجة	41600	450	42050
1.2	انجاز معالجة المياه بالساحل	24300	-	24300
2.2	اقتناء ومد قنوات وأشغال هندسة مدنية (خزانات ومحطّة ضخ)	17300	-	17300
3.2	اقتناء أراضي	-	450	450
المجموع دون اعتبار المصاريف العامة		**52100**	**500**	**52600**
المصاريف العامة (15 %)		**7900**	**-**	**7900**
المجموع		**60000**	**500**	**60500**

- **فترة الإنجـاز** : من تاريخ الإمضاء إلى غاية 15 ديسمبر 2023. (آخر أجل لانتهاء الأشغال).

4) **شروط القرض:**

- **نسبة الفائدة** : متغيرة يتم تثبيتها عند صرف كل قسط. ويعتمد في احتساب هذه النسبة على نسبة الفائدة المرجعية المحدّدة في تاريخ توقيع اتفاقية القرض بـ(1.73%) مع إضافة الفارق المسجل في نسبة المؤشر بين تاريخ تثبيت نسبة الفائدة وتاريخ امضاء اتفاقية القرض. علما أن نسبة المؤشر بتاريخ 05 أفريل 2017 هي 0.96 %.
- **فترة السّداد** : 20 سنة منها 6 سنوات إمهال.
- **نظام السّداد** : سداسي (28 سداسية) أي مرتين في السنة.

ذلك هو موضوع مشروع القانون المصاحب.